

CD/PV.851
15 June 2000

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد جان لينت (بلجيكا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٥١ لمؤتمر نزع السلاح.

كما تعلمون، لقد فارق السيد حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، الحياة يوم السبت الماضي بعد أن تولى إدارة شؤون بلاده لمدة ٣٠ عاماً. ورحيل هذا القائد الذي أسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الاستقرار لبلاده هو خسارة عظيمة للشعب السوري والعالم العربي والمنطقة بأسرها. وأود بهذه المناسبة الحزينة أن أعرب، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، عن مواساتنا وتعازينا لحكومة سوريا وشعبها. وأدعو المؤتمر إلى أن يلزم الآن دقيقة صمت ترحماً على روح الرئيس الراحل.

لقد طلب السيد منير أكرم، سفير باكستان، الكلمة بهذه المناسبة للتحدث باسم مجموعة الـ ٢١.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يعرب أعضاء مجموعة الـ ٢١ عن خالص تعازيهم للجمهورية العربية السورية حكومة وشعباً على وفاة الرئيس حافظ الأسد.

لقد خدم الرئيس الأسد بلاده لمدة ثلاثة عقود. وعمل خلال هذه الفترة بلا هوادة لتحسين أوضاع بلاده وشعبه وقاد سوريا بكفاءة في ظل العديد من الظروف الصعبة والمثيرة للتحديات. وأصبحت بلاده بفضل قيادته الذكية عضواً مهماً في منظمة الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، وفي منظمات أخرى حيث هيأ لسوريا احتلال مكانة مهمة في أسرة الدول. وقد اعترف المجتمع الدولي بأسره بفضيلة الرئيس حافظ الأسد السياسية وبقدرته كرجل دولة. واعتبرت مساهمته أساسية لتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس، يشاطر أعضاء مجموعة الـ ٢١ سوريا التي هي عضو بارز فيها أسى وحزن الشعب السوري ويتمنى إلهامه الجلد والشجاعة لتحمل خسارة الرئيس حافظ الأسد التي لا تعوض.

السيد الحسامي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على الطريقة الخلاقة التي تسيرون بها أعمال مؤتمر نزع السلاح وعلى همتمكم العالية التي تحاول فتح كل نافذة ممكنة أمامنا من أجل الاتفاق على برنامج عمل يسمح للمؤتمر بالتحرك لاتجاه تنفيذ الولاية الدولية بالغة الأهمية المنوطة به وإنني لأقدم لسيادتكم ولكافة السادة أعضاء المؤتمر فائق الشكر والتقدير والعرفان على مبادرتكم الكريمة بالوقوف دقيقة صمت ترحماً على روح فقيد سوريا الكبير الرئيس حافظ الأسد ويسجل وفد بلادي لكم وللسيد السفير بصفته ناطقاً باسم مجموعة الـ ٢١ جزيل الشكر على ما تفضلتم به من كلمات مؤثرة. بمناسبة هذا المصاب الجلل الذي لحق ببلادي سوريا. إن وفد بلادي يشكركم جميعاً على مشاعركم النبيلة في هذا الظرف العسير الذي فقدت فيه سوريا والمنطقة والعالم رجل دولة من الطراز الأول، كرس حياته لبناء سوريا حديثة ولتحرير

المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل ومن أجل الوصول إلى سلام قائم على العدل يحترم الشرعية الدولية ويضع المنطقة على طريق الأمن والاستقرار والرفاه وأشكركم السيد الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. ولدي على قائمة المتحدثين لليوم ممثل اليابان، السفير نوبورو، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد نوبورو (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيكم أحر التهنية على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة المهمة حقاً. وإنني لواثق من أن كفاءتكم في توجيه المؤتمر ستسمح له بالتغلب على الصعوبات التي واجهها في الآونة الأخيرة وتلمس طريقه لإنجاز المهمة التي عهد بها إليه. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلادي وأنتم تتولون قيادة عمل المؤتمر. ونقدم تحياتنا أيضاً للأمين العام للمؤتمر وللممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فلاديمير بيتروفسكي، ونائبه المتفرس، السيد عبد القادر بن إسماعيل.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة للإدلاء ببيان، أود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن مدى الشرف الذي نالني بوجودي هنا كممثل لليابان والعمل مع مثل هؤلاء المندوبين الموقرين لخدمة قضية مهمة وأساسية كهذه.

السيد الرئيس، دعوني أبدأ بتقييمنا لنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في نيويورك الشهر الماضي. وإنه لمن الملفت للنظر حقاً تمكن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة غطت جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ المعاهدة رغم أن البيئة العامة لمسألة الأمن لم تكن تعتبر مؤاتية لعقد هذا المؤتمر. وما كان يمكن التوصل إلى هذا الاتفاق الشامل لولا الجهود المضنية التي بذلتها جميع الدول الأطراف لسد الفجوات في مواقفها.

وقد أثبتت الوثيقة الختامية التي اعتمدت أثناء انعقاد المؤتمر الاستعراضي بما لا يدع مجالاً للشك جدية التزام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد شددت الدول الأطراف أيضاً على أن تحقيق هذا الهدف يستوجب زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت العملية التي تم التوصل من خلالها إلى الاتفاق أن الإرادة السياسية القوية كفيلة بسد الفجوات القائمة في الآراء والمواقف للمضي قدماً إلى الأمام.

وعليه، تقدر الحكومة اليابانية نتائج المؤتمر الاستعراضي تقديرا كبيرا باعتبارها إنجازا مهما، وتعلق آمالا كبيرة على أن يسهم هذا الحدث في جهود نزع السلاح التي تبذل في هيئات ومحافل أخرى، وبخاصة في هذا المؤتمر.

السيد الرئيس، أود أن ألقى الضوء على اتفاقيين جديرين بالذكر، في جملة القضايا الأخرى المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح، بشأن الخطوات الواجب اتخاذها في المستقبل لترع السلاح النووي. يتعلق الاتفاق الأول بالحاجة إلى بدء إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بدون تأخير لاختتام هذه المفاوضات في غضون خمس سنوات. ويتعلق الاتفاق الآخر بالحاجة إلى إنشاء هيئة فرعية ملائمة في مؤتمر نزع السلاح يعهد إليها بولاية التصدي لقضية نزع السلاح النووي.

لقد حثت بقوة الدول الأطراف التي تمثل الغالبية العظمى للمجتمع الدولي مؤتمر نزع السلاح، بتوافق الآراء، على الاضطلاع بماتين المهمتين. وينبغي للمؤتمر أن يلتفت من جانبه إلى هذا النداء العالمي وأن يتخذ الآن خطوة حاسمة لترجمة هذا النداء إلى حقيقة واقعة. وعلينا، وصولا إلى ذلك، أن نوافق فوراً على برنامج عمل باستغلال الزخم الذي تولد في المؤتمر المعقود في نيويورك على الوجه الأمثل.

وإلا لن يفهم العالم أبدا الباعث على رضا مؤتمر نزع السلاح المستمر بهذا الوضع المتجمد. ولا يسعنا بكل وضوح أن نبدد المزيد من الوقت على المناقشات الإجرائية.

وفي هذا الصدد، تقدر حكومة بلادي إلى حد كبير الجهود النشطة التي تبذلونها بصفتمكم رئيسا لنا لتنسيق آراء المجموعات المختلفة بشأن برنامج العمل. وأعتقد أن جهودكم ستؤتي ثمارها في المستقبل القريب. وفكرتنا الأساسية بشأن هذه القضية هي أنه ينبغي أولاً وضع برنامج العمل على أساس الاقتراحات التي قدمت في دورات سابقة وحظيت بالفعل بتأييد واسع، وأنه ينبغي ثانياً تشذيب هذه الاقتراحات إلى حد ما كي تعكس التطورات الحديثة، وبخاصة نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز ثلاث قضايا مهمة في برنامج العمل.

أولى هذه القضايا هي أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تمثل واحدة من أولويات اليابان. وقد سبق وأن صرحت بأننا نقدر تماماً الاتفاق الإجماعي على ضرورة بدء المفاوضات فوراً بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ما يسمى بولاية شانون.

وفي عام ١٩٩٨، أنشئت اللجنة المخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وعقد اجتماعان تحت الرئاسة القديرة للسيد موهير، سفير كندا. وخلال هذا العام، نظمت عدة دول أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ومن بينها اليابان، حلقات تدارس وحلقات دراسية على هامش المؤتمر للبحث والدفع على إجراء المفاوضات. وشارك

العديد من الدبلوماسيين، والخبراء من العواصم، في المناقشات الجدية التي تناولت العناصر الرئيسية للمعاهدة المقبلة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. واتضح من خلال هذه المناقشات أن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون معقدة إلى حد كبير سياسيا وتقنيا على السواء. ومن المهم لهذا السبب أيضا أن تبدأ مفاوضات مكثفة فورا إذا أريد لنا أن نختتم أعمالنا في حدود الهدف المتمثل في السنوات الخمس القادمة.

ومع مراعاة الإطار الزمني الذي ستتطلبه هذه المفاوضات وبدء نفاذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فمن الأهمية بمكان أن تعلن الدول التي تنتج أو كانت تنتج مواد انشطارية للأسلحة النووية، كتدبير مؤقت، توقفها عن إنتاج هذه المواد. ونرحب بالإعلانات التي سبق أن أصدرتها بعض الدول بوقف إنتاجها لهذه المواد، وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذوها.

ولم تجر للأسف مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منذ نهاية دورة عام ١٩٩٨. وقد عكفت اليابان على بلورة موقفها الوطني بإجراء مشاورات ثنائية مع عدة بلدان مهمة بالأمر.

وسأقتصر هنا على الإشارة إلى مبادئنا الأساسية لإجراء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية:

أولا، يجب أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قابلة للانطباق عالميا؛

ثانيا، يجب أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية غير تمييزية؛

ثالثا، يجب أن تكون تدابير التحقق فعالة الكلفة؛

رابعا، يجب ألا تمس معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بأي حال من الأحوال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛

وخامسا، يجب التصدي لمسألة المخزون إما بموازاة المفاوضات التي ستتناول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أو في المفاوضات اللاحقة لها.

وأتوقع أن تتاح لي قريبا فرصة أنسب في لجنة مخصصة لأن أتناول بالتفصيل كلا من هذه النقاط.

والقضية الثانية التي أود إلقاء الضوء عليها هي أن التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في نيويورك بشأن الحاجة إلى إنشاء هيئة فرعية يعهد إليها بولاية للتصدي لترع السلاح النووي خطوة مهمة إلى الأمام. وآمل صادقا

ونحن نسعى إلى ترجمة هذه الخطوة إلى ولاية فعلية أن يبدي أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، المرونة وروح التعاون.

ودعوني أكرر بخصوص هذه القضية البالغة الأهمية الموقف الذي تبنته حكومة بلدنا منذ وقت طويل وهو إن إحراز تقدم على صعيد نزع السلاح النووي يتطلب اتخاذ مزيج من التدابير الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف التي تكمل وتعزز بعضها بعضاً. هذا علاوة على أن ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السلم والأمن العالميين هو التقدم وإمكانات إحرازه بشأن نزع السلاح النووي. وهذا هو سبب اعتقادنا القوي بأنه لا ينبغي التقليل من أهمية دور المحافل المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، وإن كنا نقدر ونرحب إلى حد كبير بما تبذله الدول الحائزة للأسلحة النووية من جهود أحادية أو ثنائية الطرف لتزع السلاح النووي.

ويتبين لنا من المناقشات المتعلقة بالجانب الإجرائي لهذه القضية في الدورات التي عقدها مؤتمر نزع السلاح في الآونة الأخيرة أن أفضل طريقة يمكن أن تحقق بها هذه الهيئة الفرعية الغرض من عملها هو البدء بتبادل المعلومات والآراء وتقصي إمكانيات أخرى لاتخاذ خطوات عملية. ونعتقد من هذا المنظور أن صيغة اقتراح الرئيس صيغة جيدة وأنا سنتوصل إلى اتفاق على أساسها.

والقضية العالقة التي ينبغي لنا الاتفاق عليها في برنامج العمل هي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فاليابان لا تعترف بأن هناك الآن سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو خطراً وشيكاً بحدوث هذه الحالة. صحيح من جهة أخرى أن الصكوك القانونية الدولية القائمة قد وضعت منذ عدة سنوات مضت. فعند النظر إلى التقدم التكنولوجي، لا يمكننا أن ننكر الحاجة إلى التفكير في إمكانية اتخاذ تدابير في المستقبل لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتذكرون أن اللجنة المخصصة المعنية بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي قد أنشئت وأعيد إنشاؤها كل عام من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤. وأن عدة آراء واقتراحات مثيرة للاهتمام قد طرحت في المداولات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أيًا من الاقتراحات المحددة لم يؤد إلى تقارب الآراء. ويتضح من ثم أن الوقت لم يكن لإجراء مفاوضات بشأن هذه القضية. وأن من الأنسب والأقرب إلى المنطق البدء بإجراء مداولات بغية اتخاذ تدبير أو أكثر في المستقبل للنظر في هذه القضية بعمق. وقد انعكست هذه الفكرة انعكاساً جيداً في اقتراح الرئيس بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويبدي وفد بلادي استعداداً للنظر في الولاية على هذا الأساس.

وإنني وافد حديث العهد نسبياً بهذا المحفل وقد أكشف عن جهلي بالأعمال المعقدة نسبياً التي تجري في القاعات الخلفية لغرفة المجلس عندما أجتراً على اطلاعكم على انطباعاتي التالية. ذلك أنه كلما جئت إلى قاعة

المؤتمرات هذه، شعرت وكأننا نكتفي بالوقوف والكلام مع بعضنا البعض من عند مدخل قاعة المؤتمرات، بدلا من أن نجلس لإجراء مناقشات ومفاوضات جادة بشأن القضايا الأساسية. من الطبيعي أن تكون لدينا آراء ومواقف مختلفة، ولا بد لنا من التصدي لها وشرحها عن طريق المناقشات الصريحة. أما إذا واصلنا التذرع باختلاف الآراء واستخدمناه كحجة تمنعنا من بدء في مناقشات جوهرية، فسيظل مؤتمر نزع السلاح مشلولاً وستعرض مصداقيته لمزيد من الخطر.

وقيل في كثير من المناسبات إن مؤتمر نزع السلاح أفضل منتدى في المدينة وإني لسعيد جدا بالانضمام إليه. ومن الواضح أن هذا المنتدى لم ينشأ مع ذلك ليتبادل أعضاؤه الجاملات الشخصية. فدعونا نركز على مهمتنا الحقيقية ونحقق ما يتطلع إليه المجتمع الدولي. ولهذا الغرض، لا بد لنا أن نقدم لرئيسنا أقصى دعم وتعاون في سعيه للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

السيد الرئيس، كونوا مطمئنين إلى ثقة وفدي بكم ثقة كاملة وإلى تعاونه معكم.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك.

أود أن أحيطكم علما قبل رفع هذه الجلسة بأني سأواصل إجراء مشاورات مكثفة بأمل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر لأننا نشعر جميعا بأن الحاجة ملحة لبدء المؤتمر عمله الموضوعي كما ذكرنا بذلك لتوه زميلنا الياباني. وتحقيقا لذلك، طلبت إلى منسقي المجموعات خلال المشاورات الرئاسية التي أجريت أمس أن يسترعوا انتباه الأعضاء فيها إلى اقتراح يتضمن العناصر الرئيسية لبرنامج عمل. ويحدوني الأمل في أن تدرسه جميع الوفود بروح من التوفيق وأن تحيطني علما بردود فعلها من خلال المنسقين أثناء المشاورات الرئاسية التي ستعقد يوم الأربعاء القادم.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠
